علم اصول الفقه

۱۴-۱۰-۸۸ تعارض الحجج

۳۷

دراسات الاستاذ:

مهدي الهادوي الطهراني

التَعارُض و التَزاحُم

- الثانی – أن نلتزم بإمكان الترتب فی الوجوبين المتزاحمين، بأن يكون الوجوب الآخر مجعولاً على تقدير عصيان الوجوب الأول.

- فإن تم هذان الأمران كانت موارد التزاحم خارجة عن نطاق التعارض الحقيقی،

التَعارُض و التَزاحُم

- و أما إذا أنكرنا الأمر الأول، و قلنا: بأن خطاب (صل) مثلاً غير مقيد بعدم الاشتغال بضد واجب لا يقل عنه فى الأهمية، و أن إطلاقه بنفسه يدل على عدم وجود مكافىء للصلاة فى الأهمية، فمن الواضح وقوع التعارض الحقيقى حينئذ بين إطلاق خطاب (صل) و إطلاق خطاب (أزل) لأن كلاً منهما يدل حينئذٍ على وجوب متعلقه مطلقاً حتى مع الاشتغال بالآخر، و نتيجة هذا الإطلاق إلزام كل من الخطابين بصرف القدرة فى متعلقه بدلاً عن متعلق الآخر.

بحوث فى علم الأصول، ج ۷، صفحه ۲۶-۲۷

التَعارُض و التَزاحُم

- كما أنا إذا قبلنا الأمر الأول و أنكرنا الأمر الثانى، و قلنا باستحالة الترتب، فسوف يحصل التنافي بين الخطابين، و لو كانا مشروطين بالمخصص اللبى، من ناحية أدائه إلى فعلية كلا الخطابين المجعولين فى فرض العصيان، و هذا يعنى سراية التنافى إلى عالم الجعل و استحالة ثبوت الخطابين المشروطين بما هما مشروطان أيضا، و هو معنى التعارض.

بحوث فى علم الأصول، ج ۷، صفحه ۲۷

التَعارُض و التَزاحُم

- و أما دخول التزاحم إثباتاً و نفياً فى التعارض الاصطلاحى، فهو مسألة اختيار، لأن مقوم التعارض الاصطلاحى التنافى بين المجعولين فى عالم الفعلية، فإن عمم هذا التنافى بين المجعولين للتنافى غير المباشر بينهما – و لو باعتبار ما يستتبعه المجعول من تنجز و امتثال – دخل التزاحم فى التنافى المصطلح، لأن كلا من المجعولين فى موارد التزاحم ينافى المجعول الآخر، لا بنفسه بل بامتثاله.

بحوث فى علم الأصول، ج ۷، صفحه ۲۷

التَعارُض و التَزاحُم

- و أما نسبة البحث الأصولی فی التزاحم إلی البحث الأصولی فی التعارض الاصطلاحی، فهی نسبة البحث الصغروی إلی البحث الکبروی،

بحوث فی علم الأصول، ج ۷، صفحه ۲۷

التَعارُض و التَزاحُم

- لأن بحث التعارض الاصطلاحی یفی ببیان أحکام و قوانین التعارض المستحکم و أحکام و قوانین التعارض غیر المستحکم «موارد الجمع العرفی»

التَعارُض و التَزاحُم

- و على بحث التزاحم تقع عهدة تحقيق الصغرى، إذ يبحث عما إذا كان هناك تعارض مستحكم فى مورد التزاحم أولا،

التَعارُض و التَزاحُم

- و ذلک عن طریق دراسة الأمـرین السـابقین اللـذین یتوقـف علـی تمامیتهما خروج التزاحم عن التعارض الحقیقی، فإن ثبـت الأمـران و انتفی التعارض المستحکم انفتح مجال للحدیث عن قوانین الترجیح و التخییر فی باب التزاحم،

بحوث فی علم الأصول، ج ۷، صفحه ۲۷

التَعارُض و التَزاحُم

- و هی کلها فی الحقیقة تطبیقات لقانون الـورود الّـذی یتعهـد بحـث التعارض الاصطلاحی بتنقیحه کبرویـا - علـی مـا یـأتی تفصـیله و توضیحه إن شاء اللّه لدی دراسة نظریة الورود -.

كيفَ نشَأَ التعَارضُ فى الأدلةِ الشرعيَّة

- و قد يتساءل عن منشأ وقوع التعارض بين الأحاديث الصادرة عن المعصومين عليهم السلام رغم أنهم جميعاً يفصحون عن أحكام الشرع المبين المنزّه عن التناقض و الاختلاف.

بحوث فى علم الأصول، ج ۷، صفحه ۲۸

كيفَ نشَأَ التعَارضُ فى الأدلةِ الشرعيَّة

- و قد ينطلق من ذلک للتشکیک فی الأسس و الأصول الموضوعیة التی یبتنی علیها الفقه الجعفری بل التراث الشیعی بکامله، من الاعتقاد بعصمة الأئمة و اعتبار أقوالهم و النصوص الصادرة عنهم کالقرآن الکریم و السنّة النبویة مصدراً تشریعیاً یرجع إلیها فی مجال التعرف علی أحکام الشریعة المقدسة.

بحوث فی علم الأصول، ج ۷، صفحه ۲۸

كيفَ نشَأَ التعَارضُ فى الأدلةِ الشرعيَّة

- فتجعل من ظاهرة التعارض و الاختلاف الملحوظة بين النصوص الصادرة عنهم دليلاً على الزعم القائل: بأن الأئمة ليسوا إلاّ مجتهدين كسائر الفقهاء و المجتهدين، و ليست الأحاديث الصادرة عنهم إلاّ تعبيراً عن آرائهم الاجتهادية الخاصة، فيكون من الطبيعى حينئذ وجود الاختلاف و التعارض فيما بينها، و بهذا تفقد هذه الأحاديث الشريفة قيمتها التشريعية و المصدرية.

بحوث فى علم الأصول، ج ۷، صفحه ۲۸

كيفَ نشَأَ التعَارضُ فى الأدلةِ الشرعيَّة

- و لسنا هنا بصدد الدفاع عن عقيدة العصمة، فإن لذلک مجالاً غير هذا البحث، و إنما نود أن نشير فيما يلى إلى أهم العوامل التى يمكـن أن تفسر ظاهرة التعارض الموجودة بين الأحاديث و النصـوص الصـادرة عن أئمتنا عليهم السلام، دون أن يكون فيها ما يفقد قيمتها التشريعية.

بحوث فى علم الأصول، ج ۷، صفحه ۲۸

۱ – الجانب الذاتی للتعارض:

- کثیراً ما لا یکون بین النصین المدعی تعارضهما أی تناف فی الواقع، و لکن الفقیه الممارس لعملیة الاستنباط قد یُتراءی له التناقض بینهما علی أساس الإطار الذهنی الّذی یعیشه و یتأثر به فی مجال فهم النص فیخطئ فی تشخیص معنی النص إما لجهله باللغة و عدم اطلاعه علی دقائقها، أو لغفلته عن وجود بعض القرائن، أو قرینیة الموجود منها، أو لعدم معرفته بطروّ تغییر فی بعض الأوضاع اللغویة.

بحوث فی علم الأصول، ج ۷، صفحه ۲۹

۱ – الجانب الذاتی للتعارض:

- فهو یفهم النص فی ضوء ما یراه معنی له بالفعل، ثم یفترض أنه کان معنی اللفظ فی زمان صدور النص أیضا، و لو من جهة أصالة عدم النقل و الثبات العقلائیة.

- فکل واحد من هذه العوامل قد یسبب وقوع التعارض فیما بین النصوص لدی الفقیه الممارس لعملیة الاستنباط، و لکنه تعارض ذاتی و لیس تعارضاً موضوعیاً ثابتاً فی واقع الأمر.

بحوث فی علم الأصول، ج ۷، صفحه ۲۹